



PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Akhbar Al Massai
DATE:	5-January-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	150,000
TITLE:	Drugs used by the underprivileged have disappeared from pharmacies
PAGE:	08
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Dallia Amein

اختفاء أدوية الغلابة من الصيدليات

1200 دواء



علاوة على النقص الحاد في ألبان الأطفال ، وبعض أدوية الأمراض النفسية والعصبية ، بالإضافة إلى اختفاء المضادات الحيوية الرشاشة الخاصة بعلاج الحروق والقروح .. مما يعرض حياة المواطنين للخطر أو الموت.. حيث كشف تقرير صادر عن غرفة صناعة الأدوية عن وجود نقصر في ١٢٠٠ صنف دوائى .. وسط حالة من تجاهل وزارة الصحة التي تركت لباب على مصراعيه لمافيا صناعة الأدوية ، حيث تسيطر حوالى ١٣٠ شركة تمثل اتحاد صناعات الأدوية على ٨٠٪ من سوق الدواء في مصر الأمر الذي وضع المريض تحت رحمة سلاسل الصيدليات الكبرى التي تقدم بدائل للأدوية الناقصة للمرضى بأسعار باهظة .. بينما اعترفت الإدارة المركزية لشئون الصيدلة والدواء بوزارة الصحة بوجود ١٣٥ منفا دوائياً فقط ناقضا من السوق المصرية . ومن بين النواقص عقار أستربتوكاينيز الخاص بعلاج الجلطة ، وكورد ارون لعلاج اضطراب ضربات القلب ، بجانب ألبان الأطفال ، وحقن منع الحمل المدعمة ، والصبغة وحقن RH التي تؤخذ قبل الولادة ، علاوة على نقص عقار ميزوتاك بجميع بدائله الذي يعالج حالات

وبالتالي يعد نقصه هو الموت المحتمل

وبالله في المسلطرة على نزيفها السيطرة على نزيفها إلا بهذا السدواء، عالموة على عدم

وجود كليسم امبول الذي يستخدم



في الحضانات للأطفال، كما اختفى ايضا عثار يسمى ايبانوتين بكل النصا عمار يسمى الياووس بس بدائله والذي يعالج الصرع، وعدم وجوده يجعل المريض بين الحياة أو الموت، كذلك الأدوية التي تعتوي على مادة اللاكتيلوز والتي تستخدم لمنع الغيبوبة الكبدية الناتجة عن خلل في وظائف الكيد

نقص العملة الصعبة

فى البداية يؤكد الدكتور مجدى علبة الرئيس السابق لغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات إن السوق تشهد حاليا أزمة في نقص الأدوية من المتوقع أن تزيد حدتها خلال الفترات المقبلة ، حيث أن أزمة تدبير الدولار تضاف لأزمات كبرى يعانيها القطاع ، خاصة في ظل زيادة أسعار كل مدخلات الإنتاج من خامات مستوردة وطاقة وأجور، بينما تتمسك وزارة الصحة بعدم تحريك الأسعار أو توفير عملة صعبة بسعرها الرسمي. مؤكداً على ان زيادة أسعار

الأدوية الخاسرة بنسب بسيطة تمكن الشركات من تحقق ربح سيؤدي إلى توافرها بالسوق. ويضيف على عوف رئيس شعبة الأدوية والمستحضرات الطبية بالاتحاد العام للغرف التجارية ، إن أزمة نقص الأدوية بالسوق المصري تكمن في عدم زيادة أسعار الأدوية منذ عام ١٩٩٨ وقت أن كان سعر الدولار بحدود ٣,٨ جنيه مشيرا الى أن الحكومة تفرض سعرا جبريا على الدواء مثل الخبز والمواد البترولية - لكنها لا تدعمه - وبالتالي توقفت شركات القطاع الخاص عن إنتاج الأدوية الخاسرة ، مما تسب في النهاية بوجود أزمة نقص كبيرة في الأصناف الدوائية ، وانعكس ذلك سلبا على المريض المصري، واضطره إلى شراء الأدوية المثيلة المستوردة بعشرات الأضعاف.

زيادة تكلفة الاستيراد

يؤكد عوف ان البنك المركزي لا يوفر العملات الصعبة اللازمة تشركات

الأدوية لإتمام عمليات الاستيراد ، مما يدفع الشركات إلى للجوء للسوق السودآء لتوفير الدولار بأسعار تزيد على مستوى الصرف بالسوق الرسمية بحدود ١٠٪ في المتوسط، وبالتالي تزيد تكلفة الاستيراد أبينما ترفض وزارة الصحة زيادة أسعار الأدوية المستوردة لتتماشى مع الزيادة المقابلة في سعر الدولار ، مما يجعل شركات قطاع الاعمال تتحمل خسائر تصل الى ١٥٠ مِليون جنيه سنوياً وأكد الدكتور أحمد فاروق عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة أن هناك أسباباً عديدة أدت إلى تفاقم مشكلة نقص الأدوية بهذا الحجم كان أولها عدم وجود هيئة مستقلة تحفظ الأمن الدوائي في مصر، ونظرة الدولة للدواء على أنه سلعة وليس أمناً وطنيأ يجب توفيره لكل المرضى في كل وقت ، فضلا عن ارتفاع سعر الدولار الندي أدي الى نقص المواد الخام ، حيث إن الوضع المالي لمصر أثر على

إستيراد الشركات للمواد الخام مما أصل بالتبعية على كل شركات أنتاج الأدوية. علاوة على أن هناك الكثير من وسائل الاحتكار التي تمارسها سلاسل كبرى الصيدليات تؤدى الى تعطيش السوق من الأدوية ، كما أن احتكار شركات المالتي ناشينونال لـ ٦٢٪ من صناعة الدواء أثر بالسلب على شركات قطاع الأعمال و تقلص أعمالها ومبيعاتها وهذه الشركات كانت تحمي الأمن الدوائي ، كما أدى إلى خروج العديد من الشركات من المنافسة في صناعة الدواء ، وجعل شركات كثيرة بصدد الإفلاس بعد أن كانت تمد السوق المصرية بالعديد من الأدوية الحيوية . واكد الدكتور عادل عبد المقصود، رئيس شعبة الصيدليات بالغرفة التحارية ان حل ازمة نقص الأدوية يتمثل في تشكيل لجنة لتسعير الدواء ، بحيث تضم لجنة التسعير بوزارة الصحة , وأعضاء من غرفة صناعة الأدوية

رابطة الموزعين, ونقابة الصيادلة, مع الاستعانة بخبير في حساب التكاليف. وطالب عبد المقصود، بتحريك أسعار الأدوية التى تنتجها شركات الأدوية التابعة لقطاع الأعمال العام حتى يتم إنقاذها من الخسائر وتسهم في العد من نقص الدواء بالسوق، بالإضافة إلى وجود هيئة أو مجلس مختص بشئون الدواء يضع سياسات قصيرة المدى للنهوض بالمنظومة الدوائية في مصر ويعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواء وفق رؤية واضحة وآليات عملية, مما سيضع حدا لمعظم مشاكل المنظومة الدوائية في مصر وليس فقط الأزمات المتكررة لنقص الأدوية في سوق الدواء المصرية ويضيف محمد العبد رئيس لجنة الصيدليات بنقابة الصيادلة أن حل الأزمة المتكررة لنقص الأدوية لدى وزارة الصحة ، فعلي الوزارة استدعاء شركات الأدوية المتعثرة ، وتبحث أسباب التعثر سواء كان في التوزيع ، أو انخفاض سعر الدواء في مقابل تكلفته، وتكون هناك متابعة شهريه لتلك الشركات من خلال خط ساخن للوزارة ، خاصة أن الأصناف الدوائية غير الموجودة معروفة وتتكرر نقصها بشكل مستمرر، تمنع ظهور الأزمة قبل انتشارها ، وليس الحل الاكتفاء بنشرة النواقص التي تصدرها الوزارة مشددا الي أن الحل الرئيسي في انشاء الهيئة العليا للدواء، تكون منوط بها الانتاج والتوزيع والاستيراد وحل كافة المشاكل التي تواجه السوق الدوائي.

داليا أمن